إنها- كما قلنا- سنة الله تعالى لا تتبدل ولا تتحول، جاءت في أسلوب القضية الشرطية التي قلنا إن الجزاء فيها متوقف على تحقيق الشرط، من يستقم على أمر الله، ويوفر العدل الذي هو شريعة الله، تفيض عليه بركات الله تعالى ويأكل من فوق رأسه ومن تحت قدميه. يقول الإمام على كرم الله وجهه: «من أخذ بالتقوى غربت عنه الشدائد بعد دنوها، وأحلوت له الأمور بعد مرارتها وانفجرت عنه الأمواج بعد تراكمها، وأسهلت له الصعاب بعد انصبابها، وهطلت عليه الكرامة بعد قحوطها، وتحدبت عليه الرحمة بعد نفورها، وتفجرت عليه النعم بعد نضوبها، ووبلت عليه البركة بعد ارذاذها»[1].

٤/٤: سنة الله في الاستهلاك

خلق الله تعالى الإنسان لا تستقيم حياته بدون استخدام السلع والخدمات في إشباع الحاجات. أي لا تستقيم حياته بدون ممارسة الاستهلاك، ذلك أن الاستهلاك هو استخدام السلع والخدمات في إشباع الحاجات، ومن ثم فمن الطبيعي أن يسمح الله للإنسان بالاستهلاك ويبيحه، بل ويأمر به ويحث عليه. قال تعالى ﴿وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ﴾[الملك:١٥]، فهذا أمر بالاستهلاك، بعد أن أمر الله تعالى في الآية نفسها بممارسة الإنتاج ﴿فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا﴾[الملك:١٥]، والإنتاج- كما يتضح من الآية الكريمة- إنما يمارس في الأصل من أجل تحقيق امكانية تحقيق الاستهلاك، ذلك الاستهلاك الذي لا تستقيم الحياة الإنسانية إلا به.

---

(١) نهج البلاغة: جمع الشريف الرضي، نشر دار المعرفة، بيروت، بدون رقم أو تاريخ، شرح وتعليق الإمام الشيخ محمد عبده.

وعليه فإن سنة الله تعالى تقضي بأن يُمارس الاستهلاك، وأن يُتخذ طريقاً إلى حفظ الحياة الإنسانية. وإذا كان الهدف من الاستهلاك هو حفظ الحياة الإنسانية ذات الطبيعة التي لا تقوم بغير استهلاك السلع والخدمات، فإن هذا الاستهلاك يجب أن يكون في حدود الغاية منه، أي حفظ الحياة الإنسانية لا تدميرها، أي أن الاستهلاك لا ينبغي أن يصل إلى ما يتعارض مع الغاية منه، وهي حفظ الحياة، فإذا وصل الاستهلاك إلى هذا الحد، أي حد تهديد الحياة الإنسانية، وليس المحافظة عليها، فقد خرج عن الغاية التي شرع من أجلها.

ومن ثم فإن سنة الله في الاستهلاك تشتمل على عدم جواز وصول الاستهلاك إلى هذه المرحلة، أي تدمير الحياة الإنسانية، بصورة مباشرة وباستهلاك السلع المدمرة لها، مثل شتى السلع والخدمات المحرمة من خمور ومخدرات، ومراقص.... إلخ، أو بصورة غير مباشرة عندما يتجاوز الاستهلاك الحدود المباحة إلى حدود الإسراف والتبذير. وتهديد الحياة في هذه الصورة يأتي من عدة مصادر، إذ الإسراف يخل بإنماط الاستهلاك في المجتمع، فتتهدد الحياة الإنسانية والإسراف يخل بقدرة الجسم الإنساني على أداء واجباته، فتتهدد الحياة الإنسانية. يقول عمر بن الخطاب: «إياكم والبطنة، فإنها ثقل في الحياة، وفتن في الممات»[1]. فهي ثقل في الحياة، أي تعوق عن القيام بالأعمال. والإسراف يبدد الموارد التي جعلها الله للناس قياماً، ومصدراً للطيبات، فتتهدد الحياة الإنسانية، والإسراف في الاستهلاك من مصادر تلوث البيئة، وإذا لوثت البيئة فقد تهددت الحياة الإنسانية. والمسرفون بسلوكهم الاستهلاكي يفسدون في

(١) الغزالي، إحياء علوم الدين، دار الشعب، القاهرة، بدون رقم أو تاريخ، ص ١٤٨٩.

الأرض بصورة إجمالية، والإفساد في الأرض يهدد الحياة الإنسانية ﴿وَلَا تُطِيعُوٓا۟ أَمْرَ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿١٥١﴾ ٱلَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾[الشعراء:١٥١-١٥٢].

وهكذا يتبين بجلاء أن الاستهلاك المأمور به، لا يصح أن يصل إلى نقيض المقصود منه. وتكون سنة الله في الاستهلاك متمثلة في وجوب القيام به في الحدود التي تحفظ على الإنسان حياته في أفضل صورها، ولا تؤدى إلى الإخلال بدوره في عمارة الأرض. والاستهلاك الذي يخل بدور الإنسان في عمارة الأرض، هو الذي يقل عن أو يتجاوز الحدود التي تحفظ الحياة في أفضل صورها كما قلنا. ولذلك وجدنا الإسلام ينهى عن أن يقل الاستهلاك أو يزيد عن هذا المقدار فهو ينهى عن التقتير في الإنفاق الاستهلاكي، ويعتبر المقتر عاصياً لله تعالى، ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ﴾[الإسراء:٢٩]. ويقول النبي ﷺ «**وَاتَّقُوا الشُّحَّ، فَإِنَّهُ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، أَمَرَهُمْ بِالظُّلْمِ فَظَلَمُوا، وَأَمَرَهُمْ بِالْقَطِيعَةِ فَقَطَعُوا**»[1]، فمن هذه النصوص ندرك أن هناك حداً أدنى للاستهلاك لا ينبغي للفرد أن يعيش دونه، طالما هو قادر على تحقيقه، فإن لم يفعل فقد ارتكب إثم التقتير. وكذلك ينهى الإسلام عن أن يتجاوز الاستهلاك قدراً معينا وإلا اعتبر المتجاوز مسرفاً، والسرف كما يقول الرازي: «مجاوزة الحد في التنعم والتوسع في الدنيا، وإن كان من حلال»[2]. إن الإسراف محرم في الإسلام في كل شيء، حيث جاء النهى عنه مقروناً بالمأكل والملبس والمشرب والصدقة، وجاء مطلقاً عن التقييد بشيء، مما يعنى تحريمه في كل شيء. يقول

---

(١) الصنعاني، سبل السلام، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٠، ج ٣، ص ١٥٦٩.

(٢) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، مرجع سابق، ج ٢٤، ص ١٠٩.

الله تعالى ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟﴾[الأعراف:٣١]، ويقول: ﴿وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ ۖ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟﴾[الأنعام:١٤١]، ويقول سبحانه ﴿وَلَا تُطِيعُوٓا۟ أَمْرَ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿١٥١﴾ ٱلَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾[الشعراء:١٥١-١٥٢].

فعلى المسلم إذن أن يتجنب الإسراف في شتى صوره، في المأكل والملبس والمشرب، والصدقة، والترفيه، وسائر الأغراض المشروعة، لأن الإسراف يعنى تبديد الموارد وإضاعة الثروات في غير نفع، وهو في الوقت نفسه، يدفع القوى الاقتصادية في اتجاه التضخم، الذي يحطم الثروات النقدية، فهو في ذاته تبديد وتحطيم للثروات، وفيما يؤدى إليه التضخم من تحطيم لبعض الثروات، من أجل هذا فإن أهم ما فسرت به إضاعة المال التي نهى عنها في الحديث الصحيح، الإسراف.

وإذا كان الإسلام قد نهى عن التقتير كما نهى عن الإسراف، فإنه يكون قد أمر بالاستهلاك في الحدود التي تحفظ الحياة الإنسانية في أفضل صورها، هذا المستوى من الاستهلاك هو الذي يطلق عليه في الإسلام القوام بين التقتير والإسراف ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُوا۟ لَمْ يُسْرِفُوا۟ وَلَمْ يَقْتُرُوا۟ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان:٦٧]

ومن هنا فإن مجال حركة المجتمع المسلم الاستهلاكية يقع في هذه المنطقة، وهو فيها حر الحركة، إن شاء كان في أولها وإن شاء كان في وسطها، وإن شاء كان في أعلاها، تبعاً للإمكانيات المتاحة، وما يهدى إليه العقل السليم، والفكر الاقتصادي الرشيد، والموقف النفسي للمستهلك الفرد.

هذه هي سنة الله في الاستهلاك، فمن استجاب لها، استقامت حياته، ومن لم يستجب لها حقت عليه نتائج مخالفتها، تلك النتائج التي أشارت إليها آيات الكتاب الكريم، مغبة على نتائج تجاوز حدود الاستهلاك بالزيادة أو بالنقص.

إن تجاوز حدود الاستهلاك بالزيادة هو الذي وصفه القرآن الكريم ببطر المعيشة، أي تجاوز حد الاستهلاك بالزيادة إلى الحد الذي يصل إلى الترف وبطر النعمة. فإذا وصل الأمر إلى أن يصبح ذلك صيغة للمجتمع فقد قرر الله تعالى أنه يقود إلى هلاك المجتمع وتدميره، فيقول تعالى: ﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴾[الإسراء:١٦]. ويقول سبحانه: ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍۭ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ۖ فَتِلْكَ مَسَٰكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَن مِّنۢ بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا ۖ وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴾[القصص.٥٨]

وهلاك المجتمع- نتيجة لتجاوز حدود الاستهلاك إلى أن يصل إلى الترف وبطر النعمة- صور عدة، وليس بشرط أن يكون هذا التدمير فناءاً مادياً، أو استئصالاً للشأفة، وإنما يتحقق الهلاك المعنوي للمجتمع بخروج حياته من حالة الاستقامة والصلاحية، إلى حالة الاضطراب، ونكد العيش، وضوائعه، عندما يقع في الجوع والخوف بما كان يصنع، عندما تأخذ المشاكل بتلابيبه، فلا يخرج من مشكلة إلا ليقع فيما هو أشد منها، وكل هذه صور من الهلاك أشار إليها القرآن الكريم كأنواع من العقاب حلت بالمجتمعات التي بطرت النعمة، وأترفتها السعة فلم ترع حق الله تعالى فيما أنعم عليها به من نعم.

وكذلك فإن تجاوز حدود الاستهلاك بالنقص يؤدي أيضاً إلى هلاك المجتمع، فتجاوز حدود الاستهلاك بالنقص هو الذي وصفه القرآن الكريم

بالتقتير والبخل، وهى كلها ألفاظ تصف هذا التجاوز في الاستهلاك بالتدني إلى الدرجة التي تفسد الحياة الإنسانية، والحياة الاجتماعية. إنه ظلم للنفس وللمجتمع؛ أما أنه ظلم للنفس فلأنه يحرمها مما هي في حاجة إليه، ويعوقها عن أداء وظائفها في الحياة، وأما أنه ظلم للمجتمع فلأنه يؤدى إلى نقص الطلب الفعال فيه، حتى يوقعه في الكساد، ويلقى به إلى التهلكة. يقول الله تعالى: ﴿وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[البقرة:١٩٥]، ويقول النبي ﷺ: «وَاتَّقُوا الشُّحَّ، فَإِنَّهُ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، أَمَرَهُمْ بِالظُّلْمِ فَظَلَمُوا، وَأَمَرَهُمْ بِالْقَطِيعَةِ فَقَطَعُوا».

كما أن التقتير يخل بقدرة الأفراد على القيام بواجباتهم، فيصيب الأمة في طاقتها الإنتاجية، ممثلة في الأفراد الأقوياء بدنياً ونفسياً وعقلياً وفنياً، فلا تملك الأمة مقومات البقاء ومغالبة الأقوياء، فتقع في براثن الهلاك. فالتهلكة والهلاك هي النتيجة المتوقعة للمجتمع الذي ينتشر فيه تجاوز الحد الأدنى من الاستهلاك، إذ يمارس أفراده التقتير ويتصفون بالبخل، خضوعاً منهم للشح.

وهكذا نرى أن الهلاك هو عقوبة المجتمعات التي تنزل بها بسبب عدم استجابتها لسنة الله تعالى في الاستهلاك.

٥/٤: سنة الله تعالى في العلاقات الاقتصادية

العلاقات الاقتصادية هي ما يقوم بين الناس من علاقات وهم بمعرض استخدام موارد الله تعالى في إشباع حاجاتهم، باشتقاق السلع والخدمات المشبعة (الطيبات) من هذه الموارد. ويمكن أن نقول عن هذه العلاقات إنها